الأمم المتحدة

A/65/369

الجمعية العامة

Distr.: General
15 September 2010
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والستون

البند ٦٩ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

الترتيبات الإقليمية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

تقرير الأمين العام

موجز

أُعد هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ١٧٠/٦٣ عن الترتيبات الإقليمية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ويتضمن معلومات عن الإجراءات المتخذة وفقا لذلك القرار.

ويركز الفرع الأول من التقرير على حلقة العمل الدولية بشأن تعزيز التعاون بين آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، التي نظمتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان امتثالا لقرار مجلس حقوق الإنسان ١٥/١٢، وعقدت في جنيف يومي ٣ و ٤ أيار/مايو ٢٠١٠. وشارك في الحلقة ممثلون عن آليات حقوق الإنسان الإقليمية في أفريقيا، والأمريكتين وأوروبا، وكذلك ممثلون عن الآليات دون الإقليمية في أفريقيا، وعضو من رابطة أمم جنوب شرق آسيا، واللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان. وشارك في الحلقة أيضا خبراء مستقلون تابعون لهيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة التابعة للأمم المتحدة، وكذلك ممثلون عن الدول الأعضاء، ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية.

* A/65/150.

081010 081010 10-53499 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أما الفرع الثاني من هذا التقرير فيركز على الأنشطة المحددة التي قامت بها العناصر الميدانية التابعة للمفوضية مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وآليات حقوق الإنسان التابعة لكل منها في أفريقيا والمنطقة العربية وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ وأوروبا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وينبغي قراءة هذا التقرير مع تقرير المفوضة السامية لحقوق الإنسان المقدم إلى الدورة الخامسة عشرة التي عقدها مجلس حقوق الإنسان عن حلقة العمل الدولية (A/HRC/15/56، و Corr. 1).

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٤

ثانيا – التعاون بين الأمم المتحدة والآليات الإقليمية المعنية بحقوق الإنسان ٥

ثالثا – التفاعل بين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وآليات حقوق الإنسان الإقليمية ودون الإقليمية ٧

ألف – أفريقيا ٧

باء – المنطقة العربية ١٠

جيم – آسيا ومنطقة المحيط الهادئ ١٠

دال – أوروبا ١١

هاء – أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ١٢

واو – الشراكات مع منظمات حكومية دولية أخرى ١٣

رابعا – الاستنتاجات ١٤

أولا – مقدمة

١ – طلبت الجمعية العامة، في قرارها ١٧٠/٦٣ بشأن الترتيبات الإقليمية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية في دورتها الخامسة والستين تقريرا عن حالة الترتيبات الإقليمية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وأن يصوغ فيه مقترحات وتوصيات محددة عن سبل ووسائل تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية في ميدان حقوق الإنسان.

٢ – وأشارت الجمعية العامة في القرار المذكور إلى أن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٣ قد أوصى بإتاحة مزيد من الموارد من أجل دعم الترتيبات الإقليمية المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في إطار برنامج التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان الذي تضطلع به مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ورحبت بقيام المفوضية بصورة منتظمة باتباع نهج إقليمي ودون إقليمي من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل والأساليب المتكاملة بهدف تعظيم تأثير أنشطة الأمم المتحدة على الصعيد الوطني، وباعتزام المفوضية إنشاء مكاتب إقليمية جديدة، كما رحبت بتعيين ممثلين عن المفوضية في المناطق دون الإقليمية وفي اللجان الإقليمية.

٣ – ورحبت الجمعية العامة أيضا بمواصلة المفوضية التعاون وتقديم المساعدة من أجل النهوض بالترتيبات والآليات الإقليمية القائمة المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وبخاصة عن طريق التعاون التقني الذي يستهدف بناء القدرات الوطنية والإعلام والتثقيف، ومن أجل تنظيم دورات تدريبية وحلقات عمل إقليمية ودون إقليمية، واجتماعات الخبراء الحكوميين رفيعي المستوى، ومؤتمرات إقليمية للمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان.

٤ – وطلبت الجمعية العامة من الأمين العام أن يواصل تعزيز عمليات التبادل بين الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية العاملة في ميدان حقوق الإنسان، وأن يعمل على إتاحة موارد كافية من الميزانية العادية المخصصة للتعاون التقني لصالح الأنشطة التي تضطلع بها المفوضية من أجل تعزيز الترتيبات الإقليمية.

٥ – وختاما، طلبت الجمعية إلى المفوضية أن تواصل إيلاء اهتمام خاص بأنسب السبل التي تكفل مساعدة البلدان في شتى المناطق، بناء على طلبها، في إطار برنامج التعاون التقني، وأن تقدم ما يلزم من توصيات عند الضرورة.

٦ – وفي معرض التأكيد من جديد على أن الترتيبات الإقليمية تؤدي دورا مهما في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره ١٥/١٢، من المفوضة

السامية أن تعقد بصورة منتظمة حلقة عمل عن الترتيبات الإقليمية المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وأن تدعو إلى عقد حلقة العمل القادمة في النصف الأول من عام ٢٠١٠، لإتاحة مواصلة تبادل المعلومات والاقتراحات المحددة بشأن سبل ووسائل تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية في ميدان حقوق الإنسان وتحديد استراتيجيات تستهدف تذليل العقبات التي تعترض سبيل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيدين الإقليمي والدولي، بمشاركة ممثلي الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة من شتى المناطق، والخبراء والدول المعنية الأعضاء في الأمم المتحدة، والمراقبين، والمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، وممثلي المنظمات غير الحكومية.

ثانيا – التعاون بين الأمم المتحدة والآليات الإقليمية المعنية بحقوق الإنسان

٧ – إن العلاقة بين الآليات الإقليمية والدولية المعنية بحقوق الإنسان قد تعززت على مدار العقدين الماضيين. إذ إن إعلان وبرنامج عمل فيينا، اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٣، قد أيدا الجهود المبذولة لتعزيز الترتيبات الإقليمية المعنية بحقوق الإنسان وزيادة فعاليتها، وشددا في الوقت ذاته على أهمية تعاون تلك الترتيبات مع أنشطة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

٨ – واعتمدت لجنة حقوق الإنسان السابقة عددا من القرارات بخصوص الموضوع، بدءا من القرار ١٩٩٣/٥١، الذي تضمن أمورا منها دعوة الدول الكائنة في مناطق لا توجد بها ترتيبات إقليمية في مجال حقوق الإنسان بعد، أن تنظر في إبرام اتفاقات تستهدف إنشاء آليات إقليمية تعنى بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في منطقة كل منها، وطلب إلى الأمين العام أن يواصل تعزيز عمليات التبادل بين الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية المعنية بحقوق الإنسان.

٩ – وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، عقدت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في ضوء قرار مجلس حقوق الإنسان ٦/٢٠ الذي اتخذه المجلس في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، حلقة عمل عن الترتيبات الإقليمية المعنية بحماية حقوق الإنسان وحمايتها. وقد أبرزت الحلقة الحاجة إلى قيام تعاون بقدر أكبر من الاتساق والانتظام فيما بين الآليات الإقليمية وبين الآليات الإقليمية والدولية. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أوجز الأمين العام، في تقريره عن حلقة العمل بشأن الترتيبات الإقليمية المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (A/HRC/11/3)، المناقشات التي جرت، بما في ذلك توصية بإنشاء مركز تنسيق رفيع المستوى داخل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يتولى تيسير التواصل وتقاسم المعلومات فيما بين مجلس حقوق الإنسان والآليات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية بحقوق الإنسان والمفوضية. واستجابة

لتلك التوصية، أنشأت المفوضة السامية في آب/أغسطس ٢٠٠٩، مركز تنسيق من خلال قسم المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية داخل شعبة العمليات الميدانية والتعاون الإقليمي التابعة للمفوضية.

حلقة العمل الدولية بشأن تعزيز التعاون بين آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية

١٠ - عملا بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٥/١٢ عقدت حلقة العمل بشأن تعزيز التعاون بين آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية في جنيف يومي ٣ و ٤ أيار/مايو ٢٠١٠[(١)]. وكان من بين المشاركين ممثلون عن اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب، ومحكمة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ومحكمة العدل التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، ووكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية، ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وممثل من إندونيسيا عن اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. ومثل منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان رئيس الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو الطوعي، ورئيس اللجنة المعنية بالعمال المهاجرين، ونائب رئيس اللجنة الفرعية المعنية بمنع التعذيب، وعضو عن لجنة حقوق الإنسان، والمقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان. وشارك في الحلقة أيضا الدول الأعضاء، ومؤسسات وطنية معنية بحقوق الإنسان، بما في ذلك رؤساء الشبكات الإقليمية والأمانات التابعة لتلك المؤسسات، ومنظمات شهيرة من بين المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية.

١١ - ويوجز تقرير المفوضة السامية عن حلقة العمل (A/HRC/15/56 و Corr.1)، المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان خلال دورته الخامسة عشرة، المناقشات التي جرت. ويتضمن التقرير توصيات تستهدف تعزيز التعاون فيما بين آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، أساسا في مجال تقاسم المعلومات فيما بين آليات حقوق الإنسان وما تقوم به من أنشطة مشتركة.

---

(١) في إطار التحضير لحلقة العمل نظمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان خلال شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، مشاورات إقليمية مع آليات حقوق الإنسان الإقليمية في أفريقيا والأمريكتين وأوروبا بغرض تحديد المجالات الحالية والمقبلة التي يمكن أن تشهد قدرا أكبر من التعاون والحوار بين منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وآليات حقوق الإنسان الإقليمية. وخلص المشاركون في المشاورات إلى أنه يمكن تعزيز التعاون في عدة مجالات، لا سيما مجالات تقاسم المعلومات، والأنشطة المشتركة المحتملة، ومتابعة القرارات والتوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية. وللاطلاع على مزيد من المعلومات انظر: A/HRC/15/56 و Corr.1، الفقرتان ٧ و ٨.

١٢ - ويحدد التقرير أيضا الأدوات التي من شأنها تيسير السلاسة في التعاون، بما في ذلك اتفاقات التعاون الأساسية التي ينبغي لجميع الآليات إبرامها، من قبيل إنشاء مراكز تنسيق رفيعة المستوى في كل آلية، والاجتماعات التي تعقد كل سنتين بهدف مناقشة تقاسم المعلومات والأنشطة المشتركة، مع التركيز على الأولويات المواضيعية.

ثالثا - التفاعل بين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وآليات حقوق الإنسان الإقليمية ودون الإقليمية

١٣ - حسب ما يرد في خطة الإدارة الاستراتيجية التي وضعتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للفترة ٢٠١٠-٢٠١١[٢]، تعمل عناصر الوجود الميداني في شراكة وثيقة مع المنظمات الإقليمية على تحسين عملية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد القطري. وتوفر المفوضية المشورة التقنية، وتنفذ مشاريع التعاون التقني، وتنظم مبادرات بناء القدرات والتوعية، وتستعين بالآليات والمعايير الدولية لحقوق الإنسان في أنشطة الدعوة التي تستهدف إحداث التغيير على الصعيدين الإقليمي والوطني.

ألف - أفريقيا

١ - الاتحاد الأفريقي

١٤ - تستهدف أنشطة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها التي تقوم بها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في أفريقيا عدة أمور منها تعزيز آليات حقوق الإنسان التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي، وتوحيد قدراتها في مجال حقوق الإنسان على كل من الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني.

١٥ - وتتعاون مفوضية حقوق الإنسان مع الاتحاد الأفريقي من خلال المكاتب الإقليمية التابعة لها في شرق أفريقيا، الكائنة في أديس أبابا، والتي تواصل تقديم المساعدة بغرض تعميم مراعاة حقوق الإنسان في سياسات وبرامج الاتحاد الأفريقي من خلال إنشاء آليات جديدة، وتنظيم عقد المؤتمرات ودورات التدريب، وتقديم الدعم إلى عمليات السلام.

١٦ - وفي سياق المشروع العالمي المعنون ''تقديم الدعم الشامل إلى الاتحاد الأفريقي في جهوده الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في أفريقيا''، تقدم مفوضية حقوق الإنسان الدعم المالي والتقني بغرض ترسيخ أسس حقوق الإنسان في الاتحاد الأفريقي، كي يواصل

(٢) انظر www.ohchr.org/Documents/Press/SMP2010-2011.pdf.

تركيز الاهتمام على مسائل حقوق الإنسان، وكفالة إدراج حقوق الإنسان في صلب جداول وبرامج أعماله.

١٧ - وفي إطار برنامج بناء القدرات المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة الذي يستمر ١٠ سنوات، عززت مفوضية حقوق الإنسان تشاركها مع هيئات الاتحاد الأفريقي المكلفة بولاية عن حقوق الإنسان سعيا إلى وضع استراتيجية عن حقوق الإنسان في أفريقيا. وقد نوقشت عملية التخطيط لمؤسسات حقوق الإنسان الأفريقية ووضع الاستراتيجية ووفق عليها خلال اجتماع خبراء مشترك بين مفوضية حقوق الإنسان والاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

١٨ - وإضافة إلى ذلك، ما برحت مفوضية حقوق الإنسان تسعى إلى الإبقاء على معالم مسائل حقوق الإنسان خلال الاجتماعات الرئيسية التي يعقدها الاتحاد الأفريقي. فعلى سبيل المثال، حضرت المفوضة السامية لحقوق الإنسان عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ المؤتمر السنوي لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي. وخلال مؤتمر القمة عام ٢٠١٠، وقعت المفوضة السامية ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي مذكرة تفاهم بين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وهو ما يشكل معلما بارزا على طريق التعاون صوب تنفيذ برنامج بناء القدرات الذي يستمر ١٠ سنوات.

١٩ - وقدمت مفوضية حقوق الإنسان أيضا الدعم إلى المنتديات التي تعقدها المنظمات غير الحكومية قبيل دورات اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب. وقد أدرج على جدول أعمال اجتماعات تلك اللجنة بعض البنود المدرجة على جدول أعمال منتدى المنظمات غير الحكومية (مثل عروض إيضاحية عن الاستراتيجية الأفريقية لحقوق الإنسان ومؤتمر ديربان الاستعراضي)، واعتمدت توصيات في هذا الصدد.

٢٠ - وعلاوة على ذلك، تقدم مفوضية حقوق الإنسان، من خلال المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، دعما فنيا إلى الآلية دون الإقليمية المعنية بتنفيذ برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المخصص لوسط أفريقيا الذي تتولى ريادته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وفي هذا الصدد، شارك المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا في الاجتماع الذي عقدته تلك الآلية خلال كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بغرض كفالة تجانس البرامج والاستراتيجيات ذات الصلة مع نهج حقوق الإنسان المتبع إزاء التنمية، مع التركيز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٢١ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، شارك المركز دون الإقليمي المذكور في حلقة العمل التي عقدتها مفوضية الاتحاد الأفريقي في برازافيل بشأن إعمال حقوق المرأة من خلال التثقيف في

مجال حقوق الإنسان، والتي استهدفت الإسهام في تنفيذ البرنامج العالمي المعني بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان بوجه عام، وبرنامج الاتحاد الأفريقي في المجال ذاته بوجه خاص.

٢ - الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا

٢٢ - في أوائل عام ٢٠١٠، طلبت رسميا الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا تقديم الدعم في مجال مبادرات مكافحة الاتجار بالبشر.

٢٣ - وفي عام ٢٠١٠، وسع المركز والجماعة الاقتصادية نطاق التعاون بينهما بغرض تعزيز العمليات الديمقراطية في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية. وقاما بتنظيم عقد حلقة عمل دون إقليمية لصالح الهيئات الوطنية المعنية بإدارة الانتخابات تناولت مسألة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في العمليات الانتخابية، عقدت في يواندي في الفترة من ٦ إلى ٨ تموز/يوليه ٢٠١٠.

٣ - الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

٢٤ - تعمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشكل وثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على تعزيز جهود تلك الجماعة في مجال حقوق الإنسان. وفي ظل الدعم التقني والفني المقدم من المكتب الإقليمي لوسط أفريقيا التابع لمفوضية حقوق الإنسان، اعتُمد، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ في بانجول، دستور شبكة مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في غرب أفريقيا التابعة للجماعة الأفريقية لدول غرب أفريقيا، كما اعتمدت أيضا مسودة خطة عمل. وتقدم مفوضية حقوق الإنسان إلى تلك الشبكة المنشأة حديثا الدعم بغرض إنشاء أمانة للشبكة حسنة الأداء ومشكَّلة على نحو جيد يكون مقرها أبوجا.

٤ - الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي

٢٥ - سيرتكز التعاون المقدم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على الخطة الإيضاحية الاستراتيجية المخصصة للهيئة المعنية بالشؤون السياسية والدفاع والتعاون الأمني التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وعلى بروتوكول المنظور الجنساني والتنمية الصادر عن تلك الجماعة. وتنسق مفوضية حقوق الإنسان أنشطتها مع مكتب الاتصال التابع لإدارة الشؤون السياسية، الكائن في غابوروني، ومع الوكالات والمنظمات المتخصصة التي تتعاون مع الجماعة.

باء – المنطقة العربية

٢٦ – ما برحت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تعزز تعاونها مع جامعة الدول العربية. وقام أمين عام الجامعة وعدد من أعضائها بزيارة مقر المفوضية عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ بغية تعزيز الصلات بين المنظمتين.

٢٧ – وشارك ممثلون عن لجنة حقوق الإنسان التابعة لجامعة الدول العربية في المشاورات الإقليمية التحضيرية التي عقدت في أفريقيا عام ٢٠٠٩، تهيئة لعقد حلقة العمل المعنية بتعزيز التعاون بين آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية بغية ترسيخ تعاونها مع الأمم المتحدة ومنظومة حقوق الإنسان الأفريقية على السواء.

٢٨ – وعلاوة على ذلك، تتوخى المفوضية إعداد مشروع للتعاون التقني مع جامعة الدول العربية عن فترة السنتين المقبلة يرمي إلى تناول استراتيجيات حقوق الإنسان الوطنية وتعزيز قدرات لجنة حقوق الإنسان واللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان.

جيم – آسيا ومنطقة المحيط الهادئ

٢٩ – تسعى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، من خلال مكتبها الإقليمي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، إلى دعم الخطوات المهمة التي اتخذتها في الآونة الأخيرة رابطة أمم جنوب شرق آسيا بغرض إنشاء منظومة إقليمية لحقوق الإنسان. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، بدأ عمل اللجنة الحكومية الدولية لحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، حيث أوكلت إليها ولاية تعزيز وحماية حقوق الإنسان المتعلقة بشعوب الدول الأعضاء في الرابطة. وتبع ذلك بدء عمل اللجنة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة والطفل التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.

٣٠ – ووفر المكتب الإقليمي أمام أصحاب المصلحة الرئيسيين إمكانية الوصول إلى الخبرات والدروس المستفادة من مناطق أفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا فيما يتعلق بإنشاء منظومة إقليمية لحقوق الإنسان موثوق بها وفعالة. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩، جرى تنظيم حوار تفاعلي بين الخبراء لصالح الفريق الرفيع المستوى الذي يتولى صياغة اختصاصات اللجنة الحكومية الدولية لحقوق الإنسان. وتبع ذلك عقد حلقة عمل خلال أيار/مايو في جاكرتا لصالح جماعات المجتمع المدني التي تسعى إلى التشارك مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا في مجال إنشاء منظومة إقليمية لحقوق الإنسان. وستعقد المفوضية عام ٢٠١٠ حلقة عمل ترمي إلى تعزيز قدرات أمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا على دعم أعمال آليات حقوق الإنسان المنشأة حديثا في إطار الرابطة.

٣١ - وعُقدت حلقة العمل الخامسة عشرة بشأن التعاون الإقليمي على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ في بانكوك في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠. وقد جرت مناقشات حول موضوع تعزيز آليات حقوق الإنسان الإقليمية من خلال تقاسم الممارسات الجيدة والخبرات. واختُتمت حلقة العمل باعتماد ''نقاط عمل بانكوك''، التي تتضمن أمورا منها الترحيب ببنية حقوق الإنسان الإقليمية الناشئة في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وإنشاء آليات إقليمية جديدة معنية بحقوق الإنسان. وشجع المشاركون المفوضية ومنتدى آسيا ومنطقة المحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان على دعم الآليات الإقليمية والوطنية الناشئة، وإيلاء أولوية عليا إلى الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء فيما يختص بإنشاء وتعزيز تلك المؤسسات في شراكة مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة. وسلط المشاركون الضوء على الفرص المتاحة أمام المبادرات التي اتخذتها البلدان بغرض العمل صوب إنشاء آليات دون إقليمية لحقوق الإنسان، حيث إنها حجر الأساس الذي لا غنى عنه في إبرام اتفاقات أوسع مدى في مجال حقوق الإنسان في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ.

دال - أوروبا

١ - مجلس أوروبا

٣٢ - عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، اجتماع التنسيق الثالث بين مجلس أوروبا ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ستراسبورغ بفرنسا. وكان الهدف من الاجتماع هو تعزيز العلاقات بين المنظمتين على الصعيد العملي، والاستفادة من أفضل الممارسات بغرض ترسيخ فعالية الأعمال التي تقوما بها في ميدان حقوق الإنسان. وشملت المواضيع التي جرى مناقشتها الاعتقالات العشوائية، ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية، ومتابعة نتائج مؤتمر ديربان، ومؤشرات حقوق الإنسان، والهجرة، وحقوق الطفل. وقرر المشاركون في الاجتماع مواصلة التركيز على تحسين فهم الولايات وإنشاء قنوات تكفل التعاون على الصعيد العملي.

٢ - الاتحاد الأوروبي

٣٣ - عُقد في بروكسل خلال تموز/يوليه ٢٠١٠، الاجتماع السنوي لرؤساء هيئات المعاهدات. واجتمع رؤساء تلك الهيئات مع ممثلي مؤسسات الاتحاد الأوروبي (البرلمان الأوروبي، والمفوضية الأوروبية، ومجلس الاتحاد الأوروبي)، ووكالة الاتحاد الأوروبي المعنية بالحقوق الأساسية، ومجلس أوروبا، والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع

المدني. وشملت المواضيع التي جرى مناقشتها استمرار أهمية المعايير الدولية بالنسبة إلى تشريعات وسياسات الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، والتجانس بين الأبعاد الخارجية والداخلية لسياسات الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، وإيجاد عناصر التآزر بين هيئات معاهدات الأمم المتحدة ووكالة الاتحاد الأوروبي المعنية بالحقوق الأساسية، والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، والدور الذي يمكن أن يضطلع به الاتحاد الأوروبي في تعزيز ومتابعة التوصيات الصادرة عن هيئات المعاهدات. ووافق رؤساء هيئات المعاهدات على اتباع نهج جديد إزاء الاجتماعات السنوية، التي يمكن أن تعقد مستقبلا بصورة دورية في مناطق أخرى من العالم، بغية تكثيف الاتصالات والتعاون مع أصحاب المصلحة الإقليميين.

٣ - منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

٣٤ - شارك مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في كوسوفو في مبادرات أنشطة الدعوة المشتركة والمنسقة، وتقاسم المعلومات، وتنظيم الدورات التدريبية بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي مواقع أخرى بالمنطقة، وفرت عناصر الوجود الميداني التابعة للمفوضية والمنظمة المساعدة اللازمة للحكومات، وبناء قدرات المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، والمجتمع المدني، والمساعدة على تحسين التشريعات.

٣٥ - ويسرت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إيفاد عدد من البعثات القطرية التي يقوم بها القائمون على ولايات الإجراءات الخاصة، من خلال توفير المعلومات والاقتراحات عن الأفراد والمنظمات المقرر الاجتماع بهم خلال الزيارة. وفي بعض الحالات، يسرت عناصر الوجود الميداني التابعة للمنظمة إمكانية الوصول إلى بعض المناطق. فعلى سبيل المثال، زارت المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه ترانسنيستريا بمساعدة من بعثة المنظمة. ويشارك أيضا القائمون على الإجراءات الخاصة في شتى الأنشطة المواضيعية التي تقوم بها المنظمة. وقد دعا المفوض السامي المعني بالأقليات الوطنية التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الخبير المستقل المعني بمسائل الأقليات إلى المشاركة في حلقة دراسية عن النهوج الوقائية والتفاعلية إزاء مسائل الأقليات، وفي مشاورات منفصلة جرت في لاهاى، هولندا، خلال أيار/مايو ٢٠٠٧.

هاء - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٣٦ - دعم مكتب أمريكا اللاتينية التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب أمريكا اللاتينية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) عملية التحضير لإعداد تقريرين مقدمين من لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان أولهما عن أمن المواطن وحقوق

الإنسان وثانيهما عن قضاء الأحداث. وعقدت اللجنة المذكورة عام ٢٠٠٩ حلقتي عمل إقليميتين بدعم من المكتبين الإقليميين في إطار عملية التحضير لإعداد الدراستين الإقليميتين. ووافقت اللجنة على التقرير الأول عن أمن المواطن وحقوق الإنسان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وصدرا التقريران معا عام ٢٠١٠ في الأرجنتين والسلفادور وبنما وبيرو.

٣٧ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، شاركت المفوضية في اجتماع للخبراء نظمته لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، بمشاركة اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب، عن التحديات وأفضل الممارسات في عملية تيسير وصول المستعملين التابعين لآليات حقوق الإنسان الدولية وتلك التابعة للبلدان الأمريكية وأفريقيا، وتحسين نظام إدارة الحالات التي تعرض على تلك الآليات، وتعزيز أدوار الرصد التي تضطلع بها في مجال تنفيذ القرارات والتوصيات.

٣٨ - وعمل مكتب المفوضية في بوليفيا، في إطار تنسيق وثيق مع البعثات المعنية بالانتخابات الموفدة من منظمة الدول الأمريكية، خلال الانتخابات العامة التي أجريت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وانتخابات المقاطعات والبلديات التي جرت في نيسان/أبريل ٢٠١٠. وجرى نشر موظفي المفوضية، في كلا المناسبتين في الميدان بهدف رصد حالة حقوق الإنسان في إطار تقاسم المعلومات عن الانتخابات بانتظام مع مراقبي المنظمة.

٣٩ - وختاما، يتعاون المكتب الإقليمي لأمريكا الوسطى التابع للمفوضية مع نظام تكامل أمريكا الوسطى (انظر www.sica.int) في مجال حقوق الإنسان، مع التركيز بوجه خاص على أمن المواطن.

واو - الشراكات مع منظمات حكومية دولية أخرى

٤٠ - عززت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان علاقاتها مع منظمة المؤتمر الإسلامي. فقد عقدت، في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، بعثة موفدة من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي اجتماعات مع مسؤولي المفوضية ومع مجموعة المنظمة في جنيف بهدف استطلاع أرائهما عن اعتزام المنظمة إنشاء اللجنة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان.

٤١ - ونظمت المفوضية، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، إحاطة غير رسمية عن آليات حقوق الإنسان الإقليمية مع خبراء من منظومات حقوق الإنسان التابعة لأفريقيا والبلدان الأمريكية وأوروبا. واستهدف ذلك الاجتماع تبادل المعلومات والأفكار عن إنشاء وتطوير آليات حقوق الإنسان الإقليمية في أفريقيا والأمريكتين وأوروبا، وإبراز المعالم المشتركة

بين تلك الآليات، بغرض مساعدة منظمة المؤتمر الإسلامي على الانتهاء من صياغة القانون الأساسي للجنة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان. وحضر الاجتماع ممثلون عن إدارة الشؤون القانونية التابعة للأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وأعضاء مجموعة المنظمة في جنيف، ومسؤولو المفوضية.

٤٢ - واجتمعت المفوضة السامية في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠ مع الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي في جدة. وكررت المفوضة السامية استعداد المفوضية لأن تقدم، عند الطلب، أي دعم تكون هناك حاجة إليه في مرحلة تشكيل اللجنة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان التابعة للمنظمة. ودعت أيضا إلى أن تتسم لجنة حقوق الإنسان المذكورة بالاستقلالية والفعالية.

٤٣ - وفي أيار/مايو ٢٠١٠، حضرت المفوضية دورة مجلس وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلام التي عقدت في دوشانبي، طاجيكستان. وتركز الاجتماع على عدة مواضيع تحت عنوان ''الرؤية المشتركة لتوفير قدر أكبر من الأمان والرخاء في العالم الإسلامي''. وحضرت المفوضية أيضا الاجتماع المشترك بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن التعاون بين المنظمتين، الذي عُقد في الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ في اسطنبول بهدف استعراض التعاون وتقييم التقدم المحرز في مجالات التعاون ذات الأولوية. وكان من بين المواضيع التي جرى مناقشتها منع نشوب النزاعات، وحفظ السلام، ومكافحة الإرهاب، وتعزيز حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وفلسطين والعراق وأفغانستان والصومال والسودان والنيجر وغينيا.

رابعا - الاستنتاجات

٤٤ - أظهرت حلقة العمل الدولية بشأن تعزيز التعاون بين آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية الحاجة إلى إنشاء أجهزة تكفل تعزيز التعاون بين تلك الآليات. وحددت الحلقة المجالين الرئيسيين اللذين يتسنى فيهما إنشاء تلك الأجهزة: تقاسم المعلومات والأنشطة المشتركة.

٤٥ - وأقرت حلقة العمل أيضا بأهمية عقد اجتماعات كل سنتين بمشاركة ممثلين عن آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، والحكومات، ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية، والمنظمات غير الحكومية، بهدف مناقشة السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز التعاون فيما بينها. وإضافة إلى ذلك، أوصت الحلقة بإنشاء مركز تنسيق في كل آلية من آليات حقوق الإنسان

بغرض إقامة اتصالات منتظمة فيما بين الآليات وتيسير وضع خطط عمل تكون بمثابة مرجع للتعاون بين آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية.

٤٦ - وقامت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بمبادرات تكفل التعاون بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية المعنية بحقوق الإنسان، سواء على صعيد المقر أو الصعيد الميداني. وتعمل عناصر الوجود الميداني في شراكة وثيقة مع المنظمات الإقليمية بهدف تحسين تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد القطري. وتوفر تلك العناصر المشورة التقنية، وتنفذ مشاريع التعاون التقني، وتنظم مبادرات بناء القدرات والتوعية، وتستعين بآليات ومعايير حقوق الإنسان الدولية في أنشطة الدعوة التي تستهدف إحداث التغيير على الصعيدين الإقليمي والوطني.

٤٧ - وعقب إنشاء مركز تنسيق داخل المفوضية بهدف تيسير إقامة العلاقات على نطاق المفوضية مع آليات حقوق الإنسان الإقليمية، تعتزم المفوضية مواصلة تطوير دورها من أجل تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية في ميدان حقوق الإنسان، بغية سد الفجوات القائمة في حماية حقوق الإنسان، وإحداث تغيير إيجابي لصالح الأفراد على الصعيد الوطني.